

التوزيع: عام

6 يونيو 2022

الأصل: اللغة الإنجليزية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية 2022
29 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2022، نيويورك
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت
البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وثيقة مشروع البرنامج القطري لليبيا (2023-2025)

المحتويات

صفحة	الفصل
2	أولاً - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.....
4	ثانياً - أولويات البرنامج والشراكات.....
7	ثالثاً - البرنامج وإدارة المخاطر.....
9	رابعاً - الرصد والتقييم.....
	الملحق
11	إطار النتائج والموارد لليبيا (2023-2025).....

أولاً - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

- 1- تعتبر ليبيا دولة غنية حسب العديد من الجوانب، نظراً لمواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي وتنوعها العرقي وتراثها الثقافي ونسيجها الاجتماعي القوي، وكلها أسس متينة للتنمية. يشكل الشباب ثلثي السكان وحوالي 18 في المائة من الليبيين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً مع ارتفاع نسب محو الأمية.¹ في حين أن عقداً من الأزمة السياسية والنزاع العنيف الأخير كان له تأثير مدمر على مسار التنمية في البلاد والسكان، ولا سيما على الشرائح الأكثر احتياجاً، فإن العديد من تحديات التنمية الهيكلية الحالية - بما في ذلك التنوع الاقتصادي المحدود والاعتماد المفرط على عائدات النفط والعمالة الأجنبية والتوظيف في القطاع العام - يعود تاريخه إلى عصر ما قبل الثورة.
- 2- بينما أدت الأحداث الأخيرة إلى تراجع النزاع المسلح والاحتياجات الإنسانية، تظل هذه المكاسب هشة ويمكن أن تعود كلياً إلى ماكانت عليه، مع وجود مخاطر متعددة تهدد بعرقلة التقدم المحرز حتى الآن نحو بناء السلام والمصالحة. كما أدت آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إعاقة التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة. كما تم تقييد القدرات الوطنية على الاستجابة للعديد من التحديات التي تواجه ليبيا بشدة بسبب الصراخ والانقسامات السياسية والإدارية وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى الخدمات العامة المتضخمة وغير الفعالة والفساد وضعف الشفافية والمساءلة. إن البيئة التمكينية السيئة للأعمال التجارية والافتقار إلى بنية داعمة لتحفيز نمو القطاع الخاص يزيد من خنق الإمكانات الاقتصادية للبلاد. لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بشكل مستمر، حيث وصلت، في عام 2020، إلى 20.1 في المائة بشكل عام، و51.53 في المائة للشباب، و26.06 في المائة بين النساء و16.73 في المائة للرجال.²
- 3- يعترف الدستور المؤقت بأن جميع الليبيين متساوون أمام القانون دون تمييز، بما في ذلك على أساس الجنس. ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات يواجهن مخاطر متزايدة من العنف والتهميش وعقبات كبيرة في إعمال حقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية. انخفض ترتيب البلاد في المؤشر العالمي لعدم المساواة بين الجنسين من 41 دولة من أصل 162 دولة في عام 2018 إلى 56 دولة في عام 2019.³ ولا يزال الرجال يهيمنون على المشهد السياسي. اعتباراً من كانون الثاني (يناير) 2021، شغلت النساء 16 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية و 5 من 33 منصباً وزارياً.⁴
- 4- قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 193.26 مليون دولار تحت إطار البرنامج القطري 2019-2022، بمتوسط تنفيذ برنامج قدره 45.7 مليون دولار سنوياً. في الوقت الذي يستفيد فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من شبكته الراسخة وعلاقاته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وقدرته على تقديم الخدمات الاستشارية وتنفيذ برامج متعددة الأوجه، فقد عمل بشكل وثيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين وسخر خبراتهم، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن بناء السلام والمصالحة والتعافي وتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ودعم الانتخابات الوطنية والمحلية.
- 5- لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رائداً من خلال صندوق تحقيق الاستقرار في ليبيا، والذي من خلاله تعمل المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية و 14 شريكاً معاً لاستعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي مزقتها النزاع. عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرة نصف البلديات في البلد (65 بلدية)، والتي تضم 75 في المائة من السكان، لتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، واستكمال 339 مشروعاً في 12 بلدية وبناء قدرات أكثر من 400 مسؤول/ة بلدي. أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركة الليبية تطوير للأبحاث حاضنة / مسرعة للمشاريع التجارية الوطنية الرائدة، ومخيم تطوير لريادة الأعمال، والذي استفاد منه حتى الآن 3581 مشارك ومشاركة (49 في المائة من النساء). قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين وصول 3.5 مليون شخص إلى الرعاية الصحية من خلال إعادة تأهيل المرافق الصحية وتوصيل المعدات الطبية؛ الحصول على تعليم جيد لـ 750.000 طالب وطالبة من خلال تجديد 118 منشأة تعليمية؛ والوصول إلى المياه والصرف الصحي لأكثر من مليوني شخص. تؤكد الأدلة والتوصيات المقدمة من أصحاب المصلحة الحاجة إلى زيادة الدعم وبناء القدرات المقدمة للبلديات وتحسين تقديم الخدمات مع الجمع بين التدخلات الأولية والنهائية، كما هو مخطط في البرنامج المقترح.
- 6- تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز نظام العدالة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل. استخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، نهج الأمن البشري لتعزيز المشاركة في معالجة تأثير النزاع وكوفيد-19. ويهدف هذا النهج إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، بما في ذلك المجتمعات المضيفة والنازحون والعائدون والمهاجرون، وتعزيز قدرتها على التعامل مع النزاعات والوباء والتعافي منها، وإرساء الأسس لتحسين الانتعاش بعد الأزمات وتحقيق التنمية على المدى الطويل.

¹ التحليل القطري الموحد في ليبيا (2022)، وسعت وزارة الشباب الليبية فئة الشباب لتصل إلى 39 عاماً.

² منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات ILOSTAT.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المساواة بين الجنسين، 2020: http://hdr.undp.org/sites/default/files/2020_statistical_annex_table_5.pdf

⁴ UN-Women, Women in Politics 2021, January 2021: <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2021/women-in-politics-2021-en.pdf?la=en&vs=353>

- 7- حدد تقييم المشروع ومشاورات أصحاب المصلحة الحاجة إلى زيادة الدعم للحكم المحلي. صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية للحكم المحلي، تكمل الاستثمارات الأخرى من قبل الشركاء، وتتمحور حول: (أ) دعم وزارة الحكم المحلي في جهودها لتحقيق اللامركزية؛ (ب) تعزيز بناء القدرات على مستوى المجالس البلدية؛ (ج) تعزيز المشاركة الديمقراطية للمواطنين، ولا سيما الشباب والنساء، في الحكم المحلي. ستوجه الاستراتيجية تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب هذه الوثيقة.
- 8- شدد التحليل القطري المشترك لعام 2021 على الحاجة إلى استمرار الدعم لعملية السلام مع معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة السياسية والصراع من أجل تهيئة بيئة مستقرة ومستدامة لبناء السلام وبناء الدولة. سيؤدي توحيد وإصلاح الحكومة واللامركزية إلى تعزيز شرعية المؤسسات الحكومية من منظور المواطنين. كما يمكن أن يساعد تعزيز مؤسسات العدالة وحقوق الإنسان في معالجة عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب على المدى القصير، وتعزيز السلام المستدام والمصالحة الوطنية القائمة على الحقوق على المدى الطويل. إن دعم التنوع الاقتصادي وخلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص سيعزز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة ويخلق فرص عمل خارج القطاع العام. يُمكن إصلاح القطاع العام وتنمية القدرات من تقديم خدمات أساسية واجتماعية عالية الجودة وحماية اجتماعية فعالة للسكان. كما يمكن أن يساعد النمو المستدام من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي.
- 9- يحدد إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2023-2025 أربع أولويات استراتيجية: (أ) السلام والحكومة؛ (ب) التنمية الاقتصادية المستدامة؛ (ج) التنمية الاجتماعية وتنمية الثروة البشرية؛ (د) تغير المناخ والبيئة والمياه.
- 10- سيساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأطار التعاوني لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من الاستثمارات الاستراتيجية في المراحل الأولى والنهائية. كما سيواصل الاستفادة من دوره كجهة مسؤولة ومنظمة وذات خبرة عالمية، بالإضافة إلى تمتعها بميزة تنافسية داخل فريق الأمم المتحدة القطري، فيما يخص اعتماد نهج شامل لبناء السلام، والحكومة، والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية. من خلال جلب الخبرة العالمية والمعرفة والابتكارات والدروس المستفادة في التنمية إلى السياق المحلي، سيركز البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث نتائج مستخلصة من قبل الإطار التعاوني لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار المجالات ذات الأولوية (أ) و (د)، مع المساهمة بشكل غير مباشر في المجالات الأخرى ذات الأولوية.
- 11- لبلوغ هذه الأهداف، سيسنفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار العمل 3x6x3 من خطته الاستراتيجية، 2022-2025، ودعم ليبيا نحو ثلاثة للسير نحو التغيير - الإصلاح الهيكلي، وعدم تخلف أحد عن الركب والقدرة على الصمود - من خلال ستة حلول مميزة (الفقر وعدم المساواة، الحكومة، المرونة، البيئة، الطاقة، المساواة بين الجنسين)، معززة بثلاثة عوامل تمكينية ألا وهي (الابتكار الاستراتيجي، التكنولوجيا الرقمية، والتمويل التنموي). وسوف تستفيد من ميزتها التنافسية في تطبيق المنهجيات التنموية المتعلقة ببرامج تمكين المرأة المتكاملة بين الوكالات والطرق المبتكرة لحل الصعوبات.
- 12- يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل الصمود وبناء السلام في جميع أنحاء ليبيا من خلال تعزيز نماذج الانتعاش الاقتصادي الشامل إلى جانب استعادة وتوسيع الخدمات الأساسية الحيوية على مستوى البلديات. يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك موثوق به يتمتع بمزايا تنافسية تكمل جهود الأمم المتحدة الإنمائية. كما لديه مزايا فريدة فيما تعزيز ودعم الحكومة الشاملة؛ وتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة؛ ودعم الحوار السياسي الهادف، وتمكين وإشراك وكلاء التغيير، لا سيما النساء والشباب، نحو التماسك الاجتماعي؛ ودعم الإصلاح السياسي لخلق بيئة مواتية لاستقرار والسلام والتنمية المستدامة على المدى الطويل.
- 13- سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (أ) ضمان هيكل تنظيمي ملائم للغرض بشكل أفضل من خلال وحدة برنامجية أكثر فعالية ومجموعة جديدة من الموظفين الوطنيين؛ (ب) تعزيز وجوده من خلال المشاركة الوثيقة، والتواجد بمواقع مشتركة، وإدراج الدعم الفني في المؤسسات الرئيسية؛ (ج) ضمان التركيز القوي على إشراك المجتمع المدني والشباب والنساء كعوامل للتغيير الإيجابي؛ (د) تعزيز سجله الحافل لغرض تجميع الموارد، والجمع بين موارد الجهات المانحة والقطاع الخاص والحكومة، بما في ذلك زيادة تقاسم الحكومة للتكاليف في فترة البرنامج التالية؛ (هـ) تعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تحسين التواصل ونشر المعرفة لاستيعاب الخبرات والابتكارات الإقليمية والعالمية، ودمج الشركاء على جميع المستويات في شبكات التنمية؛ (و) تعزيز التعاون والبرمجة المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، عند الاقتضاء.

ثانياً. أولويات البرنامج والشراكات

14. يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المساهمة في تحقيق التطلعات الشاملة المتمثلة في أن يستفيد جميع الناس في ليبيا، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة والأكثر احتياجاً، على قدم المساواة من السلام المستدام وتعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي وسبل العيش ومستقبل يتسم بالمرونة والتكيف مع تغير المناخ .
15. استناداً إلى إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تم تطوير البرنامج القطري ونظريته للتغيير بالاشتراك مع السلطات الرئيسية وشركاء المجتمع المدني من خلال عملية تشاورية وتشاركية واسعة النطاق لضمان معالجة الأولويات الوطنية الرئيسية، التي حددها أصحاب المصلحة الوطنيون. وشملت العملية مؤسسات حكومية وطنية ومحلية مهمة، بما في ذلك الوزارات الرئيسية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، وغرفة التجارة.
16. تقوم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المبادئ التوجيهية التالية:
- (أ) توفير دعم وثيق وبناء القدرات للجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني من خلال التواجد في مكان واحد، وتدريب المدربين و "التعلم بالممارسة" التحويلي، مما سيؤدي إلى توطين المعارف والخبرات وتعزيز نقلها بين الأجيال، وضمان استدامة أثرها ؛
- (ب) إنشاء شبكات من وكلاء التغيير، والمساءلة و "جزر النزاهة" لتعزيز تحول نموذجي في التخطيط الإنمائي، ومبادئ الحكم الديمقراطي، والشفافية وسيادة القانون ، وتحويل المؤسسات وتشكيل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بمرور الوقت وما بعد دورة حياة البرنامج؛
- (ت) استخدام نهج قام على المشاركة يشرك جميع أصحاب المصلحة لضمان الملكية المحلية والاستدامة؛
- (ث) احتضان الابتكارات (بما في ذلك التحول الرقمي، وآليات التمويل غير التقليدية، وآليات التنفيذ المرنة والسريعة، وأساليب الشراكة الجديدة، وإنشاء شبكة شركاء) لمواجهة تحديات التنمية وتنفيذ البرامج؛
- (ج) دعم الانتقال من حالة النزاع إلى وضع ما بعد النزاع من خلال بناء قدرات المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية من أجل التخطيط القائم على الأدلة والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم، مع معالجة المخاطر المتزايدة للتمييز بين الرجل والمرأة واستبعاد المرأة والشباب من بناء الدولة وبناء السلام وعمليات التنمية ؛
- (ح) ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وتعزيز البرمجة المراعية للنزاع والامتثال لمبدأ عدم إلحاق الضرر؛
- (خ) الموازنة بين التدخلات الأولية والنهائية لتعظيم الأثر وتخفيف المخاطر؛
- (د) اتباع نهج قائم على المناطق لمعالجة مواطن الضعف الخاصة بالسياق وتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المتكامل وقدرة المجتمع على التكيف؛
- (ذ) دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج والاستراتيجيات وأدوات التخطيط الأخرى والاستفادة من مبادرة المفكرين العالميين فيما بين بلدان الجنوب لتعظيم فوائد تبادل المعارف لأصحاب المصلحة المحليين.
17. نظرية التغيير مبنية على سلسلة من الافتراضات. أولاً، إذا تم تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للمؤسسات الوطنية والمحلية لضمان الحوكمة الديمقراطية والشاملة والتخطيط القائم على الأدلة واللامركزية والحق في التصويت وإجراء انتخابات وطنية ومحلية عادلة؛ وإذا تم خلق بيئة مواتية للحوارات السياسية والمصالحة وإشراك المواطنين؛ فإنه بحلول عام 2025 سيكون المواطنون الليبيون، ولا سيما الشباب والنساء، أكثر قدرة على ممارسة حقوقهم والتزاماتهم في مجتمع شامل ومستقر وديمقراطي ومتصلح ، مدعوم بمؤسسات عامة متجاوبة وشفافة وخاضعة للمساءلة وموحدة (نتائج 1.1 UNSDCF).
18. ثانياً ، إذا تم تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للسلطات الوطنية والمحلية لتعزيز سيادة القانون ؛ إذا تم تعزيز قدرات الإدارات المحلية على تقديم خدمات اجتماعية أساسية محسنة بطريقة تشاركية ومنصفة ومراعية للمنظور الجنساني ومراعية للنزاع ؛ إذا تم تعزيز قدرة القطاع الخاص على المساهمة في النمو وتوليد سبل العيش ومشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة في الحياة الاقتصادية ؛ وإذا تم تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين على تعزيز التماسك الاجتماعي واستدامة السلام ؛ وبحلول عام 2025 ، يشارك جميع الناس في ليبيا ويستفيدون من مجتمع أكثر سلاماً وأماناً وأماناً ، وخالي من النزاعات المسلحة ومدعوماً بأمن موحد ومعزز ، والعدالة ، وسيادة القانون ، ومؤسسات حقوق الإنسان التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها. استناداً إلى مبادئ الشمولية وعدم التمييز والمساواة وفقاً للقواعد والمعايير الدولية (نتائج الإطار التعاوني مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 1.2).
19. ثالثاً، إذا تم تعزيز قدرات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتخفيف من تغير المناخ وتعزيز النمو المراعي للبيئة والتحول إلى الطاقة المتجددة؛ وإذا تم تعزيز القدرات على تحسين الأمن المائي والعلاقة بين المياه والطاقة، فيحلول عام 2025، سيزيد جميع الناس في ليبيا بما في ذلك الفئات الأكثر احتياجاً وتهميشاً، من المرونة في مواجهة آثار تغير المناخ وندرة المياه والتدهور البيئي (نتيجة الإطار التعاوني مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 4.1).
20. ولبلوغ هذه الأهداف، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث ركائز رئيسية.
- الركيزة الأولى: مكافحة الهشاشة السياسية والإدارية من خلال تعزيز المساءلة والفعالية والشمولية في آليات الحكم**
21. باتباع نهج نظم الحافظة وتماشياً مع النتيجة 1.1 لإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطته الاستراتيجية، 2022-2025، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصلاحات السياسية والتغيير التحويلي لصالح الحكم الديمقراطي المراعي الشامل

والتخطيط القائم على الأدلة والعمليات السياسية الشاملة من خلال تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، التي تدعم الانتقال إلى الديمقراطية الدستورية، وتضمن الأداء المتسق للمؤسسات الحكومية والتمكين السياسي للمرأة. سيكتف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده لمعالجة الأسباب الجذرية للمخاطر المتزايدة لاستبعاد النساء والشباب من عمليات بناء الدولة، من خلال الحلول المستدامة. ستشمل تنمية القدرات المؤسسات التي ترصد أهداف التنمية المستدامة والمؤسسات المنوط بها إجراء انتخابات وطنية ومحلية حرة ونزيهة وشفافة، وتعزيز مشاركة النساء والشباب في الانتخابات الوطنية والمحلية وتعزيز الرقابة مع الحد من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم البرنامج الإنمائي بتسخير الموارد والخبرات الفنية لشركاء التنمية الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي ومقدمي التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

- 22 يتمثل أحد المحركات الرئيسية لإحراز التقدم في تقريب الدولة من مواطنيها من خلال تعزيز اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي ودعم إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تعزيز القدرات على وضع سياسات وخطط وطنية ومحلية وقطاعية وقائمة على الأدلة وموجهة نحو انتعاش اقتصادي أكثر شمولاً. وبناءً على الشراكات الناجحة الحالية والسابقة، سيتم ذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والاتحاد الأوروبي.
- 23 من خلال العمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء التنمية الرئيسيين، سيقوم البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) دعم تهيئة بيئة مواتية لإجراء حوارات سياسية شاملة والمصالحة وإشراك المواطنين؛ (ب) تعزيز المشاركة الفاعلة للمجتمع بأسره في الإدارة وضمان تطوير حلول تعاونية؛ (ج) تمكين عوامل التغيير وربطها ببعضها البعض، لا سيما النساء والشباب، داخل المؤسسات والمجتمع بأسره، مما سيدعم استدامة الأثر حتى بدون تدخلات البرنامج الإنمائي؛ (د) وضع آليات للحد من المعلومات المضللة وخطاب الكراهية؛ (هـ) زيادة الدعم لجهود المصالحة على المستويين المحلي والشعبي.

الركيزة 2. بناء السلام والقدرة على الصمود والتعافي من خلال تعزيز المؤسسات المحلية التي تقدم تحسينات ذات مغزى نظروف المعيشة على مستوى المجتمع

24 اعترافاً بالمخاطر التي يتعرض لها السلام بسبب انعدام الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية، ولا سيما للشباب والنساء والفئات المهمشة، تشبهاً مع النتيجة 1-2 لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطته الاستراتيجية، 2022-2025، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء السلام من خلال تعزيز الحكم المحلي والمشاركة؛ تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والعدالة والفرص الاقتصادية؛ وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتعزيز التنمية المحلية وعمليات بناء السلام.

- 25 سيتم ذلك من خلال مجموعة من الاستثمارات تشمل:
- (أ) إضفاء الطابع المحلي على المعارف والخبرات وبناء قدرات المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية من أجل توفير فرص متكافئة للوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع، ولا سيما النساء والمجموعات المهمشة؛
- (ب) إقامة شراكات مع السلطات الوطنية والمحلية لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من أجل تعزيز وصول جميع المواطنين إلى العدالة، بالمشاركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومواصلة التعاون مع اليونيسيف لتعزيز العدالة للأطفال؛
- (ت) تعزيز سيادة القانون على المستوى المحلي، وتيسير مشاركة أفراد المجتمع وبناء قدراتهم؛
- (ث) المساهمة في خلق فرص مستدامة لكسب العيش، ولا سيما للنساء والشباب والفئات والمجموعات المهمشة والأكثر احتياجاً (مثل جنوب ليبيا والسكان النازحين)؛
- (ج) تصميم برامج التدريب المهني وإيجاد العمل اللائق مع دعم المرأة في الأعمال التجارية؛
- (ح) دعم إنشاء نظام إيكولوجي حيوي لتنظيم المشاريع التجارية، من خلال التوجيه والاحتضان والتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تعزيز تعاون القطاع الخاص مع النظراء الإقليميين والعالميين وإنشاء شبكات من الموجهين الإقليميين والعالميين بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وجمعيات القطاع الخاص العربي والأفريقي.
- (خ) زيادة الدعم المقدم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في التنمية المحلية وعمليات بناء السلام من خلال تعزيز منظماتها

26 ستعزز التدخلات المذكورة أعلاه توافر الفرص الاقتصادية المستدامة والقانونية التي توفر بدائل لحمل السلاح والانضمام إلى الميليشيات والأنشطة غير المشروعة الأخرى؛ والمساهمة في الحد من الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما تلك التي تؤثر على النساء والشباب والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة (على سبيل المثال، جنوب ليبيا). وسيتم ذلك من خلال تعزيز القدرات وتعزيز إشراك هذه المجموعات في الحوار السياسي والحياة الاقتصادية وعمليات التنمية لدعم المصالحة والتماسك الاجتماعي والحفاظ على السلام. إن تحسين الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد بشكل كبير من العنف / النزاع المحلي وخلق فرص مستدامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية سيساهم في بناء ثقة المواطنين في الحكومة وتهيئة الظروف للتعيش السلمي.

الركيزة 3. تعزيز النمو المراعي للبيئة المستدام وتعزيز المرونة في مواجهة تغير المناخ

27. تماثيا مع النتيجة 4 للإطار التعاوني لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والخطة الاستراتيجية 2022-2025، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (أ) تسخير خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب تجربته العالمية في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه لدعم مؤسسات الدولة في ابتكار استراتيجيات أكثر مراعاة للبيئة ووعياً بالمخاطر (ب) دعم أصحاب المصلحة في تسريع انتقال الطاقة من خلال استثمارات الطاقة المتجددة للمجتمعات الأكثر احتياجاً، ووضع السياسات والأطر المؤسسية والقانونية اللازمة؛ (ج) دعم المؤسسات في تحسين الأمن المائي؛ (د) تعزيز الاستخدام الفعال لموارد المياه على مستوى القواعد الشعبية من خلال الدعوة والتوعية، بالتعاون مع اليونيسيف؛ و (هـ) دعم التخطيط الشامل للقطاعات الشامل والمراعي بالمخاطر لتعزيز الصلة بين الطاقة والمياه والأمن الغذائي. وسيتم ذلك من خلال بناء القدرات وتعزيز التغيير السلوكي ودعم التنمية المحلية المستدامة المتكاملة. تشكل هذه التدخلات جزءاً من برنامج أوسع لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسيتم دمجها كمكونات شاملة لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المحلية وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. سوف يسهم النمو المراعي للبيئة، الذي تغذيه الطاقة المتجددة النظيفة، في الاستدامة البيئية وتعزيز القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ مع توفير وظائف أكثر اخضراراً.

ثالثاً. إدارة البرامج والمخاطر

28. تحدد وثيقة البرنامج القطري هذه مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النتائج الوطنية وهي بمثابة الوحدة الرئيسية للمساءلة أمام المجلس التنفيذي حول موازنة النتائج والموارد المخصصة للبرنامج على المستوى القطري. يتم تحديد مسؤوليات المديرين على المستويات القطرية والإقليمية وأيضاً على مستوى المقر الرئيسي فيما يتعلق بالبرامج القطرية في سياسات وإجراءات برامج وعمليات المنظمة وإطار الرقابة الداخلية.
29. سيتم تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني. إذا لزم الأمر، يمكن استبدال التنفيذ الوطني بالتنفيذ المباشر لجزء من البرنامج أو كله لتمكين الاستجابة للظروف القاهرة. وسيستخدم النهج المنسق للتحويلات النقدية بطريقة منسقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإدارة المخاطر المالية. سيتم تحميل تعريفات وتصنيفات التكلفة الخاصة بتنفيذ البرنامج القطري وفعالية التنمية على المشاريع المعنية.
30. سيكفل البرنامج الإنمائي الموارد البشرية الكافية ونظم الإدارة والرقابة لتنفيذ برنامجه بنجاح بالشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية. سيتم اختيار شركاء منفذين مختلفين على أساس المزايا والقدرات التنافسية والتعاونية، بهدف بناء تأثير مستدام. ستستمر مجالس مراجعة المشاريع المتعددة الأطراف (الحكومية والجهات المانحة والمجتمع المدني) واللجان التوجيهية للمشروع عملها كآليات رقابة. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل متزايد على تقديم الخدمات عند الطلب إلى الحكومة لتعزيز فعالية التنمية في مواجهة التحديات التنموية، ومواصلة الميزانيات مع أهداف التنمية المستدامة وتعبئة التمويل ذي الصلة.
31. واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل عن بعد من خلال مكتب الدعم التشغيلي التابع له في تونس، نظراً للقيود اللوجستية والأمنية. سمح التحسن المستمر في الظروف الأمنية وافتتاح مجمع جديد في طرابلس بالانتقال التدريجي إلى ليبيا وتعزيز وجودنا على أرض الواقع. تم تحديد خمس مجالات رئيسية للمخاطر: (أ) الهشاشة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار مما يؤدي إلى تغييرات متكررة في الحكومة، وزيادة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان؛ (ب) استمرار التنفيذ عالي المخاطر وعالي التكاليف بسبب التهديدات الأمنية؛ (ج) انخفاض التمويل بسبب تحول أولويات شركاء التنمية والظروف الاقتصادية العالمية المعاكسة (د) زيادة التدهور البيئي السريع الذي يؤثر سلباً على الطاقة الهشة و (هـ) الحاجة للعمل عن بعد وصيانة مكاتبين بسبب التحديات الأمنية.
32. سيخفف البرنامج الإنمائي من تلك المخاطر عن طريق:
 - (أ) ضمان التوازن بين التدخلات الأولية والنهائية، وبين دعم المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية، وبين الاستجابة قصيرة الأجل لطلبات الحكومات والأهداف الإنمائية طويلة الأجل؛
 - (ب) اعتماد الخطط البرامجية والتحليل المراعي للنزاع؛
 - (ت) ترسيخ تدخلات مختارة على مستوى الحكومة المحلية؛
 - (ث) تنويع الشراكات لتشمل محلياً القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات الدولية والإقليمية والدولية؛
 - (ج) دعماً لتقويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتعزيز الحوار بين الفرق المختلفة وداخلها، والنهوض بخطط الإصلاح الحكومية لتحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد السلام؛
 - (ح) الاستمرار في توسيع قدرات الجهات الحكومية وغير الحكومية للقيام بدور أكبر في تنفيذ البرامج؛
 - (خ) تنويع قاعدة موارد البرنامج عن طريق زيادة التمويل المشترك للحكومة وتحديث وتعزيز قدرة شراكة البرنامج الإنمائي بانتظام، وتعبئة الموارد واستراتيجيات التواصل، واعتماد نهج متكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛
 - (د) تعزيز مرونة البرامج وقدرتها على التكيف وتصميم خطط للطوارئ، بما في ذلك تقليص الأنشطة، إذا لزم الأمر؛
 - (ذ) تعزيز التنسيق الرأسي والأفقي بين السلطات الوطنية لدعم الاستقرار والرؤية طويلة الأجل عبر التدخلات؛
 - (ر) تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية وآلية المساءلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأدوات للمساعدة في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية - الاقتصادية؛

- (ز) نقل موظفي البرنامج الإنمائي الدوليين إلى ليبيا لزيادة حضورهم وقدراتهم، مع الحفاظ على بعض قدرات الدعم والمساندة في تونس؛
- (س) الاستفادة من توصيات الدراسة الاستقصائية العالمية لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومواصلة تطوير قدرات الموظفين من خلال التعلم المستمر والتطوير الوظيفي وفقاً لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموظفين محلياً لعام 2030.

رابعاً. الرصد والتقييم

33. تتماشى مؤشرات البرنامج القطري، وكذلك التدخلات، مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وسيساهم البرنامج الإنمائي في تطوير ورصد أعمال فريق رصد وتقييم برنامج الأمم المتحدة لتيسير التنسيق والبرمجة المشتركة ونهج الإدارة القائمة على النتائج المنسقة. تتبع خطة الرصد والتقييم مجموعة من مؤشرات⁵ "SMART" الكمية والنوعية، مصنفة حسب المعايير ذات الصلة (مثل الجنس والعمر) وتقارير عن النتائج ذات الصلة في الإطار التعاوني لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. سيتم استخدام المصادر الدولية لاستكمال المصادر الوطنية، وحيثما لا تتوفر المؤشرات المباشرة، سيتم استخدام مؤشرات بديلة لقياس الأثر.
34. سيعزز البرنامج الإنمائي ممارسات الرصد والتقييم من خلال:
- (أ) الاستعراضات الدورية وتقييمات منتصف المدة والنهائية، مع التأكيد على التقييم الذي يراعي الفروق بين الرجل والمرأة؛
- (ب) تخصيص ميزانية كل مشروع لجمع البيانات والرصد والتقييم؛
- (ج) التأكيد على استعراض النتائج على مستوى الاستراتيجية والحافطة؛
- (د) توسيع نطاق استخدام أدوات الرصد وتقييم الأثر من قبل جهات خارجية من خلال التعامل مع شركاء التنمية المحليين؛
- (هـ) إجراء الدراسات الاستقصائية الخاصة عند الإمكان واستخدام التقييمات المستقلة والزيارات الميدانية والمقابلات شبه المنظمة ومجموعات التركيز؛
- (و) الاستفادة من مختبرات الأدلة لتحسين جمع البيانات والرصد والتقييم على أساس النتائج على أرض الواقع؛
- (ز) إجراء تقييمات دورية، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، لتحديد أفضل الممارسات واستخلاص الدروس المستفادة وتوليد المعرفة لتوجيه توسيع نطاق التدخلات على نطاق حافطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ح) استخدام الرصد المجتمعي والشراكة مع منظمات المجتمع المدني الشعبية لجمع البيانات على أرض الواقع لدعم الرصد والتقييم القائمين على النتائج مع التأكيد على ظهور أنماط التغيير التحويلي المنشود أو عدمه؛
- (ط) استكشاف الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية لإدارة التقنيات المبتكرة للرصد والتقييم؛
- (ي) التوسع ليشمل الإحصاءات التشاركية وتمثيل البيانات المرئية (مثل الخرائط والمواقع التفاعلية) وإجراءات الفرز الاجتماعي والبيئي؛
- (ك) استخدام مجموعات المراقبة العشوائية وأو المختارة عن قصد لإجراء تقييم دوري لمساهمات التدخلات المجتمعية المستهدفة وتحديد فرص التوسع والتكرار والتطور.
35. وسيستثمر ما لا يقل عن 15 في المائة من الميزانية للتدخلات الخاصة بتمكين المرأة، على أساس استراتيجية المساواة بين الرجل والمرأة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم مسابقة المساواة بين الرجل والمرأة. سوف يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة الضعف والمخاطر المتزايدة التي تواجهها النساء بسبب العلاقة بين النزاع وتغير المناخ، والتي ينفرد بها السياق الليبي، من خلال برامج ورصده وتقييمه، والنظر في تخصيص موارد إضافية لهذا الغرض حسب الضرورة والممكنة. سيتم استخدام مؤشر النوع الاجتماعي لمراقبة النفقات وتحسين التخطيط⁶.
36. تتضمن خطة الرصد والتقييم الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع. ويؤكد على تتبع وتقييم وتفسير النتائج والتغييرات، بما في ذلك السياسات الحكومية أو عدم وجودها، ويربطها بالتدخلات. ستقيم الخطة الدور الذي يلعبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآخرين والفجوات في توجيه المتابعة والتوسيع والخطط البرمجية التكيفية.

⁵ محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً.
⁶ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الرجل والمرأة، 2018-2021.

المرفق. إطار النتائج والموارد لليبيا (2023-2025)

الأولوية أو الهدف الوطني : NA أهداف التنمية المستدامة 5 ، 16				
نتيجة إطار التعاون الذي يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي # 1.1 بحلول عام 2025، سيكون المواطنون الليبيون، ولا سيما الشباب والنساء، أكثر قدرة على ممارسة حقوقهم والتزاماتهم في مجتمع شامل ومستقر وديمقراطي ومتصالح، تدعمه مؤسسات عامة متجاوبة وشفافة وخاضعة للمساءلة وموحدة				
نتيجة الخطة الاستراتيجية ذات الصلة 1: تسريع التحول الهيكلي، لا سيما التحولات المراعية للبيئة والشاملة والرقمية				
مؤشر (مؤشرات) نتائج إطار التعاون، وخطوط الأساس، والهدف (الأهداف)	مصدر البيانات وتواتر جمع البيانات والمسؤوليات	نواتج البرامج القطرية الإرشادية (بما في ذلك المؤشرات وخطوط الأساس والأهداف)	الشركاء / الشركاء / الأطر الرئيسية	التكلفة المقدرة حسب النتيجة (بالآلاف الدولارات)
<p>المؤشر 1.1. انتخاب رئيس الدولة والبرلمان والحكومة من خلال انتخابات ذات مصداقية تستند إلى إطار تشريعي ومؤسسي متفق عليه. خط الأساس (2014): انتخابات برلمانية واحدة. 0/ أي لا يوجد رئيس دولة منتخب. إطار مؤسسي غير مستقر ولا يوجد إطار تشريعي متفق عليه.</p> <p>الهدف: 1 انتخابات برلمانية وطنية و 1 انتخابات رئاسية على أساس انتخابات موقوفة. وجود إطار مؤسسي مستقر وإطار تشريعي متفق عليه.</p> <p>المؤشر 1.2. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (5.5.1)</p> <p>خط الأساس (2021): 15.96% من البرلمان (188/30 مقعدا) ؛ 5.6% من المناصب الوزارية (18/1 وزير). الهدف: 30%</p> <p>المؤشر 1.3. استكمال واعتماد الإطار الدستوري ساري المفعول خط الأساس: لا يوجد دستور معتمد.</p>	<p>مصدر البيانات: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات التردد: الدورات الانتخابية</p> <p>مصدر البيانات: الاتحاد البرلماني الدولي التردد: سنوي</p>	<p>النتائج 1-1 تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمؤسسات الدولة الوطنية والمحلية لضمان الحكم الديمقراطي والشامل، والتخطيط القائم على الأدلة، واللامركزية، والحق في التصويت، وإجراء انتخابات وطنية ومحلية عادلة</p> <p>المؤشر 1.1.1 مدى قدرة السلطات الوطنية والمحلية على إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية</p> <p>المقياس: 0 = ضعيف ، 1 = يحتاج إلى تحسين ، 2 = مرض ، 3 = مرتفع ، 4 = ممتاز</p> <p>خط الأساس (2021) : 1 الهدف (2025) : 3</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 1.1.2 عدد (أ) النساء ، (ب) الشباب ، (ج) الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتمتعون بقدرات معززة يشاركون في الانتخابات الوطنية والمحلية. خط الأساس (2021): (أ) 30 ، (ب) 10 ، (ج) 0 الهدف (2025): (أ) 200 ، (ب) 100 (ج) 50</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، اللجنة المركزية للانتخابات المحلية / سنوي</p> <p>المؤشر 1.1.3 الإطار القانوني الانتخابي للانتخابات الرئاسية والنيابية المعتمد وفقاً للمعايير الدولية</p> <p>خط الأساس (2021): قانونان انتخابيان الهدف (2025): تعديل وإقرار جميع القوانين الانتخابية اللازمة للانتخابات النيابية والرئاسية</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المخرج 1.2. خلق بيئة مواتية للحوارات السياسية والمصالحة وإشراك المواطنين</p> <p>المؤشر 1.2.1 النسبة المئوية لتمثيل (أ) النساء و (ب) الشباب (ج) أعضاء الأقليات العرقية في المفاوضات السياسية وعمليات صنع القرار.</p>	<p>بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاتحاد الأوروبي حكومات كل من ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة اليابان وكندا والمملكة المتحدة</p> <p>إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام</p> <p>مختبر التسريع</p> <p>المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC)</p> <p>اللجنة المركزية للانتخابات المحلية (CCLE)</p> <p>منظمات المجتمع المدني وزارة العدل وزارة الحكم المحلي البلديات المحلية هيئة الأمم المتحدة للمرأة اليونيسف</p>	<p>العادية: 480 دولاراً أخرى: 30000 دولار المجموع الفرعي: 30480 دولار</p>

		<p>خط الأساس (2020): (أ) 21٪ (75/16) مندوب في منتدى الحوار السياسي الليبي، (ب) 0 (ج) 66٪ (3/2) مجموعات عرقية من الأقليات في هيئة صياغة الدستور لعام 2014.</p> <p>الهدف: (أ) النساء <30٪ ، (ب) الشباب <20٪ (ج) تمثيل 100٪ في جميع العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، بما في ذلك البرلمان.</p> <p>مصدر البيانات: وزارة شؤون المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 1.2.2 النسبة المئوية للنساء للبرلمانيين (حسب الجنس) مع زيادة القدرة على المساهمة في صنع القوانين والتمثيل والحوار والرقابة بما في ذلك مراقبة ميزانية الدولة</p> <p>خط الأساس (2020): 0٪ من أعضاء البرلمان ، 0٪ من النساء المستهدف (2025): 75٪ من النواب ، 100٪ من النساء</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 1.2.3 آليات لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان (أ) تم تطويرها و (ب) اعتمادها.</p> <p>خط الأساس (2021): (أ) نعم ، (ب) لا</p> <p>الهدف (2025): (أ) نعم ، (ب) نعم</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، البرلمان/ سنوي</p> <p>المؤشر 1.2.4 عدد (أ) آليات الحوار بين المجتمع المدني والحكومة التي تم إنشاؤها؛ و (ب) البلديات التي لديها آليات حوار اجتماعي وديمقراطي وسياسي عاملة.</p> <p>خط الأساس (2021): (أ) 0 ؛ (ب) 0</p> <p>الهدف (2025): (أ) 10 ؛ (ب) 30</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المراسلات الرسمية والإخطارات الحكومية / سنوية</p>	<p>الهدف: إقرار الدستور بالاستفتاء.</p> <p>مصدر البيانات: تقارير الأمم المتحدة والمراسلات الرسمية والإخطارات الحكومية .</p>
--	--	---	---

الأولوية أو الهدف الوطني : NA أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 5 و 8 و 9 و 10 و 12			
نتيجة إطار التعاون الذي يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم 1.2 بحلول عام 2025 ، يشارك جميع الناس في ليبيا ويستفيدون من مجتمع أكثر سلاماً وأماناً وأمنًا، وخالي من النزاعات المسلحة ويدعمه أمن موحد ومعزز، والعدالة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان المؤسسات التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان على أساس مبادئ الشمولية وعدم التمييز والمساواة وفقًا للقواعد والمعايير الدولية			
نتيجة الخطة الاستراتيجية ذات الصلة 2 لم يتخلف أحد عن الركب مع التركيز على الوصول العادل إلى الفرص والنهج القائم على الحقوق للوكالة البشرية والتنمية البشرية			
<p>المؤشر 2.1، وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ باريس. خط الأساس (2020): لا الهدف (2025): نعم - المجلس القومي للحريات المدنية وحقوق الإنسان يعمل.</p> <p>المؤشر 2.2، نسبة الأشخاص ، حسب الجنس ، الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى خدمات القانون والعدالة. خط الأساس (2020): يتم تحديده لاحقاً (من خلال التقييم في عام 2023) الهدف (2025): 20% (10% نساء)</p> <p>المؤشر 2.3، نسبة العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العمالة. خط الأساس (2020): 22% الهدف (2025): 25%</p>	<p>مصدر البيانات: اليونيسف ، مفوضية حقوق الإنسان ، إخطار رسمي التردد: سنوي</p> <p>مصدر البيانات: تقارير الأمم المتحدة التردد: سنوي</p> <p>مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي التردد: سنوي</p>	<p>النتائج 1-2 تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للسلطات الوطنية والمحلية لتعزيز الأمن وسيادة القانون وتحسين الوصول إلى العدالة المنصفة والمراعية للمنظور الجنساني</p> <p>المؤشر 2.1.1، عدد أعضاء السلطة القضائية المؤهلين للتعامل مع الاعتقال التصفي. خط الأساس (2021): 30 الهدف (2025): 70</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: وزارة العدل ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، HRS، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان / سنوي</p> <p>المؤشر 2.1.2 وجود خطة وطنية وآليات التنفيذ المرتبطة بها لتوحيد مؤسسات قطاع الأمن. خط الأساس (2021): لا الهدف (2025): نعم</p> <p>مصدر البيانات / التردد: وزارة العدل، وزارة الداخلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا / سنوي</p> <p>المؤشر 2.1.3 وجود أطر سياسية / قانونية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف ضد المرأة. خط الأساس (2022): 0</p> <p>الهدف: 1 السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ 1 قانون العنف ضد المرأة</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>النتائج 2.2 تعزيز قدرات الإدارات المحلية على تقديم خدمات اجتماعية أساسية أفضل بطريقة تشاركية ومنصفة ومراعية للجنسين ومراعية للنزاعات</p> <p>المؤشر 2.2.1 وجود خطط تنمية / بناء سلام محلية متعددة القطاعات تغطي الخدمات الأساسية وأنشطة الانتعاش الاقتصادي خط الأساس (2022): لا شيء الهدف (2025): تأسس</p> <p>مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الحكم المحلي، البلديات / سنوي</p>	<p>بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اليونيسف هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاتحاد الأوروبي</p> <p>حكومات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا الولايات المتحدة ، اليابان المملكة المتحدة بنك التنمية الأفريقي وزارة العدل وزارة الحكم المحلي وزارة الاقتصاد والتجارة وزارة التخطيط صندوق اعمار منبتي بنغازي ودرنة البلديات المحلية منظمات المجتمع المدني غرفة تجارة ليبيا</p>
<p>العادية: 480 دولارا</p> <p>أخرى: 50000 دولار المجموع الفرعي: 50480 دولار</p>			

	<p>المؤشر 2.2.2 نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية أفضل للحصول على الخدمات الأساسية: (أ) المياه ، (ب) خدمات الصرف الصحي المحسنة، (ج) الكهرباء (د) الصرف الصحي الأساسي</p> <p>خط الأساس (2020): (أ) 65% ، (ب) 21.6% ، (ج) 68.5% ، (د) 92.1% الهدف: (أ) 68% ، (ب) 23% ، (ج) 90% ، (د) 94%</p> <p>مصدر البيانات / التردد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، هيئات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الوطنية / سنوي</p> <p>الناتج 2.3 يتم تعزيز قدرة القطاع الخاص على المساهمة في النمو وتوليد سبل العيش ومشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة في الحياة الاقتصادية</p> <p>المؤشر 2.3.1 عدد الوظائف الجديدة التي تم خلقها من خلال البرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مصنفة حسب الجنس والعمر)</p> <p>خط الأساس (2020): المجموع 259 ، 10 شباب ، 104 امرأة الهدف (2025): الإجمالي 500 ، 100 شاب ، 300 امرأة مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 2.3.2 عدد مساهمات التمويل الجديدة و / أو القروض الصغرى التي تم تقديمها.</p> <p>خط الأساس (2020): 0 الهدف (2025): 10 مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية / سنوي</p> <p>الناتج 2.4 تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين على تعزيز التماسك الاجتماعي واستدامة السلام</p> <p>المؤشر 2.4.1 عدد آليات مراقبة التوتر المحلي التي تم تطويرها وتنفيذها على مستوى البلدية</p> <p>خط الأساس: 0 الهدف: 5 مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 2.4.2 عدد أعضاء المجتمع المدني وموظفي الخدمة المدنية على مستوى البلديات المدربين (مصنفة حسب الجنس)</p> <p>خط الأساس: المجموع 90 ، النساء 12 الهدف: المجموع 150 ، النساء 50 مصدر البيانات / التردد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 2.4.3 عدد "المراكز المجتمعية" التجريبية التي تديرها البلدية ومنظمات المجتمع المدني بشكل مشترك</p> <p>خط الأساس: 0 الهدف: 5 مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p>		
الأولوية أو الهدف الوطني : NA			

نتيجة إطار التعاون الذي يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي # 4.1 بحلول عام 2025 ، زاد جميع الناس في ليبيا بمن فيهم الأكثر احتياجاً وتمهيشاً، من قدرتهم على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، وندرة المياه، والتدهور البيئي.

نتيجة الخطة الاستراتيجية ذات الصلة 1: تسريع التحول الهيكلي، لا سيما التحولات المراعية للبيئة والشاملة والرقمية

<p>العادية: 480 دولاراً أخرى: 55000 دولار المجموع الفرعي: 55480 دولار</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاتحاد الأوروبي حكومة ألمانيا بنك عالمي مرفق البيئة العالمية صندوق المناخ الأخضر بنك عالمي رييسول البلديات المحلية هيئة الطاقة المتجددة للبيئة وزارة البيئة الشركة العامة للكهرباء الليبية منظمات المجتمع المدني المؤسسة الوطنية للنفط المركز الوطني للأرصاد الجوية</p>	<p>النتائج 3.1 تعزيز قدرات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتخفيف من تغير المناخ وتعزيز النمو الأخضر والتحول إلى الطاقة المتجددة</p> <p>المؤشر 3.1.1 وجود خطة وطنية للطاقة المتجددة خط الأساس (2021): لا الهدف (2025): نعم مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>المؤشر 3.1.2 عدد الأسر المستفيدة من التقنيات البديلة والطاقات المتجددة خط الأساس (2020): 0 الهدف (2025): 200 مصدر البيانات / تواترها: تقارير وطنية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوية</p> <p>المؤشر 3.1.3 عدد سياسات وخطط واستراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ القطاعية. خط الأساس (2022): 0 الهدف (2025): 2 مصدر البيانات / تواترها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / سنوي</p> <p>النتائج 3.2 تعزيز القدرات لتحسين الأمن المائي والعلاقة بين الطاقة المانبة</p> <p>المؤشر 3.2.1 عدد آليات الحوافز المبتكرة التي تعزز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية النادرة ، بما في ذلك المياه العذبة ، المطبقة خط الأساس (2020): 0 الهدف (2025): 3 مصدر البيانات / تواترها: الأمم المتحدة / التقارير الوطنية / السنوية</p> <p>المؤشر 3.2.2 عدد آليات الشراكة الممولة الجديدة لحلول الإدارة المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي للموارد الطبيعية والنفايات ، على المستويين الوطني والمحلي. خط الأساس (2020): 0 الهدف (2025): 5 مصدر البيانات / تواترها: الأمم المتحدة / التقارير الوطنية / السنوية</p>	<p>مصدر البيانات: إيرينا التردد: سنوي</p> <p>مصدر البيانات: منظمة الأغذية والزراعة نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة التردد: سنوي</p> <p>مصدر البيانات: اليونيدو التردد: سنوي</p> <p>مصدر البيانات: البنك الدولي التردد: سنوي</p>	<p>المؤشر 3.1.1 حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. خط الأساس (2021): 0.03% الهدف: 0.5%</p> <p>المؤشر 3.2.1 مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. خط الأساس (2018): 81.7% الهدف: يتم تحديده لاحقاً مع الحكومة</p> <p>المؤشر 3.3.1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة. مؤشر (SDG 9.4.1) خط الأساس (2018): 5.89% الهدف (2025): 2%</p> <p>المؤشر 3.4.1 نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء خط الأساس (2019): 68.5% الهدف (2025): 90%</p>
---	---	--	--	---